مقدمة

ليست التحديات التي تواجهها البلدان العربية اليوم إلا انعكاسات لأزمات دامت عقوداً: حروب أهلية، وعنف سياسي، وتدخلات عسكرية خارجية، وبطالة تسد الآفاق أمام الشباب، وعدم مساواة بين الجنسين، وتغطية محدودة بالحماية الاجتماعية، وأبعاد مزمنة من هشاشة بعض الفئات تهدد رفاه البشر نتيجة للفقر وعدم تلبية الاحتياجات الأساسية.

ومنذ تفشي جائحة كوفيد-19، شهدت المنطقة العربية تفاوتات تتناقض تماماً مع رؤية المساواة والإدماج المنشودة في أهداف التنمية المستدامة. فارتفعت فرص نجاة الذين عزلوا أنفسهم في المنزل أو حصلوا على رعاية طبية خاصة، ولكن ذلك لم يكن بمقدور الفقراء في بلدان عربية عدة، ففتك الفيروس بالعديد منهم. وأثناء الجائحة، طالت البطالة حوالي 8.8 مليون شخص إضافيين[1] في منطقة يمتلك أغنى 10 في المائة من سكانها ما يعادل 81 في المائة من صافي ثروتها، بعد أن كانوا يسيطرون على 75 في المائة قبل الجائحة. ومن المتوقع، في عام 2023، أن يتزايد عدد الفقراء فقراً مدقعاً في المنطقة بحوالي 10.9 مليون إنسان، 8.5 مليون منهم بسبب تداعيات الجائحة، و2.4 مليون نتيجة للحرب في أوكرانيا.

ليس **الإقصاء وعدم المساواة** قدراً،
بل **في وسعنا التغيير.**

مجموعة باثفيندرز من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة، من الأقوال إلى الأفعال: تحقيق المساواة والإدماج، 2021.

ويبني هذا التقرير على تزايد وعي حكومات المنطقة وسكانها بأهمية التصدي لعدم المساواة كشرط لتحقيق المجتمعات العادلة والسلمية، ويكمّل التقرير العالمي الرائد الذي أصدرته مجموعة باثفايندرز تحت عنوان: "من الأقوال إلى الأفعال: تحقيق المساواة والإدماج"[2]. وفي حين رمى تقرير مجموعة باثفايندرز إلى تحديد حلول عملية يمكن تطبيقها سياسياً لبلوغ مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمجتمعات المنصفة والشاملة، ولا سيما في إطار الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة الذي يشدد على الحد من عدم المساواة، يتضمن هذا التقرير خارطة طريق للمنطقة، ويشتمل على مجموعة من الإجراءات العملية من أجل الحد من أوجه عدم المساواة، وتقاسم الفرص على نحو أكثر إنصافاً بحيث تصل إلى المجموعات السكانية الأشد تعرضاً للمخاطر. ويتطرق التقرير أيضاً إلى التحديات التي تحول دون تحقيق المساواة والإدماج في المنطقة العربية، ويتناول حلولاً عملية لمعالجة هذه القضايا، وذلك على أساس تجارب حديثة اعتمدتها البلدان الأخرى لفترات مطوّلة. ويبني التقرير على نهج السياسة العامة المبيّن في تقرير مجموعة باثفايندرز من أجل توفير حلول عملية

لعدم المساواة والإقصاء. والركائز الثلاث لنهج السياسة العامة هي: تحقيق أثر ملموس؛ وتأمين المصداقية؛ ونشر روح التضامن.

ويتناول هذا التقرير أيضاً تحدياً مزمناً طالما عانت منه المنطقة كأحد أكثر أشكال عدم المساواة ديمومة فيها، وهو بطالة الشباب والشابات. ولتعزيز مكانة الشباب والشابات (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً) أهمية بالغة للحد من عدم المساواة في المنطقة، لأنهم يمثلون 30 في المائة من مجموع سكانها. وليس النمو الاقتصادي وحده حلّاً للمشكلة. بل على العكس، فما لم يشمل النمو الجميع ويعزز مشاركتهم الاقتصادية، قد تتفاقم أبعاد عدم المساواة. وأفضل طريقة لترجمة النمو الاقتصادي إلى مزيد من المساواة هو إيجاد فرص للارتقاء، ووظائف لائقة تقلل الفقر وتضيّق الفجوة بين أصحاب المداخيل المرتفعة وتلك المنخفضة.

الإطار 1. **الرسائل العامة لتقرير مجموعة باثفيندرز**

يتضمن التقرير العالمي الرسائل الرئيسية الثلاث التالية:

- على الصعيد العالمي، تكثر المطالبات بعقد اجتماعي جديد يرأب صدع عالم منقسم. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن القلق شديد من الانقسامات في المجتمعات، وإلى إجماع على ضرورة بذل المزيدً من الجهود لمعالجة تلك الانقسامات.
- على الصعيد الوطني، اعتمدت البلدان التي أحرزت تقدماً مستداماً في معالجة عدم المساواة النهج الثلاثي المحاور التالي:
  - تحقيق نتائج واضحة وملموسة في حياة الناس اليومية في مجالات مثل الحماية الاجتماعية والإسكان والأجور.
  - بناء التضامن من خلال ممارسات الصدق، وبرامج قوية ترتكز على المجتمعات المحلية.
  - تأمين المصداقية وتجنب النكسات من خلال مكافحة الفساد وتوسيع نطاق النفوذ السياسي.
- تشكل السياسات الدولية عنصراً مكملاً حاسماً للعمل الوطني. وتتمثل الأولويات الثلاث الملحة الآن في الإنصاف في الحصول على اللقاحات، وعلى التمويل، وفي المعايير والاتفاقات الضريبية التي تحفز أولئك الذين أفادهم النمو أكثر من غيرهم على المساهمة في التعافي من كوفيد-19 والحد من آثار تغير المناخ.
- وتشمل الأوجه الجديدة التي يضمها التقرير ما يلي:
  - يضع التقرير إحصاءات أساسية تبين أن معالجة عدم المساواة والإقصاء تصب في مصلحة الجميع، من خلال توطيد النمو، واحتواء الجائحة، والتمكين من التصدي لأزمة المناخ، وتحقيق الاستقرار السياسي.
  - يبحث في "كيفية" صنع سياسات عملية تنطلق من الجدوى السياسية والعملية. ويستعرض قائمة تتألف من 21 مجالاً من مجالات السياسة العامة يمكن تكييفها مع الظروف الوطنية للبلدان، واعتمدت هذه المجالات بناءً على استطلاعات الرأي والبحوث والمشاورات مع الحكومات والمجتمع المدني.
  - يجمع بين التنبه لأوجه عدم المساواة القائمة على الدخل، وتلك القائمة على الهوية، مثل أوجه عدم المساواة على أساس نوع الجنس، والعرق، والإثنية.
  - يربط الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لعدم المساواة بما يقابلها من أبعاد مدنية وسياسية، بما في ذلك الروابط بين استلاب الدولة وعدم المساواة، وفوائد الحفاظ على الحيز المدني.
  - يصرّح التقرير بالعلاقة بين السياسات الوطنية والدولية في مكافحة عدم المساواة والإقصاء.